بحرا الضياء
العدد ٣٥٠ - الاثنين ٢٤ نيسان ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ
Bahra No. 350 Mon. 24 Apr 2006

صلاح زينل

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه؟

أبو حيدر المولى

الدعوات الصادقة التي تعالت وتتعالى كل يوم منادية بضرورة التعجيل في تشكيل الحكومة الدائمة وسد الفراغ السياسي، صارت حالة يومية وهم يشترك فيه جميع أبناء هذا الشعب الصابر المنهك بغض النظر عن مستوياتهم الفكرية، وميولهم السياسية، وأطيافهم العقائدية. فالتعثر المستمر الذي صار سمة ملازمة لسير العملية السياسية الجارية في العراق ألقى بظلاله السوداوية على الشارع العراقي وجعله في دوامة من الشك والترقب تفوق استيعابه وتحمله لحالة التدهور التي طالت مفردات حياته اليومية وأدخلته في حالة من العنف والاضطراب والفوضى دون أن يلوح في الأفق ما يطمئن النفوس المنهكة لمستقبل طال انتظاره اللهم إلا بعض التصريحات المتعاقبة من هذا الطرف أو ذاك والتي باتت أقرب الى التخدير الموضعي الآني منها الى العلاج الناجع الشافي، مع ازدياد وتنوع وتطور العمليات الإرهابية التي تحاول، من خلال أعمال الذبح واشاعة الخوف والتهجير، فرض أو ضاع طوبوغرافية جديدة، وخطرة مستغلة الفراغ الدستوري من جهة ومرونة وتساهل القضاء من جهة أخرى. إن ما تعلنه الكتل السياسية في كل مرة من أنها توصلت الى الاتفاق الفلاني، أو اقرت الخطوة الفلانية أصبح لا يلقى اهتماما يذكر عند المواطن البسيط فضلا عن النخب الفكرية والسياسية ومما لا شك فيه أن الهاجس الذي يقلق الشارع العراقي صار أمرا مقلقا للرأي العام الدولي لا سيما الأطراف المعنية برسم القرار السياسي.

لا وجود لمن يريد اختزال العراق وشهدائه البررة بشخصه أو يوظف تضحيات الجماهير لمصالحه الفئوية أو يحشد الطاقات لتمجيده

عند عائق مختلف أو ذريعة واهية وكأن المكونات السياسية التي تقود عملية التغيير بمعزل عن تطلعات هذا الشعب المثقل بالأزمات والذي هو أحوج ما يكون للاستقرار السياسي الذي هو المقدمة الهامة للاستقرار الأمني المفقود منذ ثلاث سنوات.

من المؤكد أن الشعب العراقي المظلوم هو الخاسر الأول والأخير من هذا التسويف والمماطلة ووضع العقبات أمام أي مسعى يريد الوصول بالعملية السياسية الى بر الأمان والتي تؤدي في حالة اتمامها الى إعادة وتثبيت وترسيخ حالة الأمن، واعادة بُنى العراق الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

إن أسوأ ما أفرزته حالة التعثر التي أعقبت عملية التغيير وأشدها وقعا على النفوس هي المواقف الانتهازية غير المسؤولة من بعض الذين ينظرون الى الأحداث نظرة أنانية لكسب المزيد من الفوائد الشخصية والفئوية متمنين أن تتفاقم الأزمات وتزداد تدهورا. وقد كان الأولى بمن يتعاطون بالشأن السياسي أن يدركوا خطورة وحراجة المرحلة التي تمر بها عملية التغيير وأن يضعوا نصب أعينهم حقيقة بمنتهى الأهمية ألا وهي أن عملية التحول من الدكتاتورية المستبدة الى الديمقراطية الحقيقة ستتعثر مرات ومرات قبل أن تنتصب شامخة مواصلة المسير في خطى ثابتة واثقة.

إن ضعف التخطيط المركزي وغياب البرامج المستقبلية الخاصة بجعل مصلحة العراق فوق كل اعتبار أودى بمصير العملية السياسية في نطاق الفئوية الضيقة والتي لم تعر أهمية ملحوظة في الحفاظ على استقرار وأمن البلاد. ولا يخفى أن ما يجري على الساحة العراقية يرتبط بشكل أو بآخر بالموروث "الصدامي" الذي رسخ في أذهان وعقول بعض النفوس المأخوذة بحب السلطة ونزعة الاستحواذ التي تغلب المصلحة الفئوية والمناطقية على المصلحة العليا للوطن الأمر الذي دفع ببعض المكونات الاجتماعية الأخرى وقواها وقياداتها السياسية الى اعتماد مبدأ العمل بالضد والتعامل بالمثل والذي أفضى الى حالة

الهاجس الذي يقلق الشارع العراقي صار أمراً مقلقاً للرأي العام الدولي لا سيما الأطراف المعنية برسم القرار السياسي

التشنّج السياسي التي واكبت العملية السياسية في جميع مراحلها منذ تشكيل مجلس الحكم وحتى يومنا هذا مما ساهم مساهمة فعالة في تأخير تشكيل الحكومة الدائمة وبناء دولة الديمقراطية والقانون.

كم كان لائقا بالأطراف التي قادت حملة المعارضة وقدمت قوافلا من الشهداء في سبيل إسقاط الطغمة الشوفينية، أن توازن بين مصلحتها ومصالح الآخرين واضعة، مصلحة العراق فوق كل شيء متخذة من سني الظلم والقهر والاضطهاد دروسا وعبرة، ومن تجارب الشعوب المتطورة قدوة وخبرة، فها هي القيادات السياسية في الدول الديمقراطية التي سبقتنا بقرون تضع مصالح شعوبها وأوطانها فوق كل اعتبار مستفيدة من قدرات وطاقات الجميع موظفة الموارد الطبيعية في انجاز المشاريع الاقتصادية والخدمية لتنعم شعوبها بالرفاه والعيش الكريم، بينما ننشغل - ونحن خارجون للتو من آتون الدكتاتورية البغيضة- بمحاصصات ضيقة متناسين أن العراق بثرواته الهائلة ومعادنه المتنوعة، وأرضه الخصبة، ومياهه العذبة يسع الجميع ويغمر الجميع بخيراته وخصبه، قد يعي بعضنا بل كلنا هذه الحقيقة لكن مشكلتنا في عدم فهم الآخر، بل لا نريد الاعتراف بحقوقه التي كفلتها له الاعراف والأديان والقوانين، وكأن هذا الاعتراف يسجل تنازلا عن حقوقنا، أو يمثل تجاوزا على مصالحنا، إننا لا نريد للمصلحة الخاصة أن تطغى على المصلحة العامة بحيث تصبح الدافع الرئيسي في تحرك بعض مكوناتنا السياسية وقوى مجتمعنا أزاء الموقف من العملية السياسية الجديدة، وتشكيل الحكومة، واعادة بناء العراق واعماره ومعالجة تواجد القوات الأجنبية والوقوف بوجه العمليات التخريبية واثارة الفوضى في البلاد. فتصرف من هذا القبيل يزري بالعملية برمتها، ويصيب تطلعات وأماني الجماهير بالاحباط، ويولد حالة من

الاستقرار السياسي هو المقدمة الهامة للاستقرار الأمني المفقود منذ ثلاث سنوات

ضعف الثقة بين الجماهير وحركاتها السياسية.

نحن نعلم، ومعنا كل أشراف العالم، أن رجالات العراق الجدد هم عصارة تجارب قاسية لونتها الدماء، وعمدتها التضحيات الجسام، وطرزتها معاناة شعب صابر، ومع كل ما يحصل من خلاف فالأمل معقود على جهودهم وتفانيهم في سبيل بناء عراق الحرية والديمقراطية فالخلاف يعني إننا بدأنا نتفهم احترام الرأي الآخر ويعني نهاية الحزب الواحد والقائد الضرورة وأن لا وجود لمن يريد اختزال العراق وشهدائه البررة بشخصه، أو يوظف تضحيات الجماهير لمصالحة الفئوية، أو يحشد الطاقات لتمجيده. على أن لا يجرنا هذا الخلاف الى التنصل عن وعودنا التي قطعناها لجماهيرنا التي آزرتنا طيلة فترة الصراع والصدام مع السلطة الشوفينية ووقفت بشمم مكملة طريق التضحيات بعد سقوط الصنم خلال الانتخابين الفريدين والاستفتاء على الدستور الدائم متحدية كل تهديدات الإرهابيين وتفجيرات أعداء الحرية.

إن هذه الجماهير قد توجهت بآمالها وتطلعاتها نحو الممثلين الذين اختارتهم كنواب لها في البرلمان الدائم إذ كانت تأمل أن يكون في هذا البرلمان طريق خلاص لها من سياسات الدم والحرمان والاضطهاد التي عانتها طيلة أربعة عقود سود من تسلط طغمة البعث وأن يكون له الدور البارز في خروج العراق من النفق المظلم وتحقيق الاستقرار والأمن وتوفير فرص العمل والنهوض بالواقع الاقتصادي المتدهور والخدمي المتدني، ووضع المشاريع المهمة ضمن خطط انفجارية تسرع في مسيرة بناء واعمار العراق وانعاش الحالة المعاشية لهذا الشعب المحروم الذي عانى وما زال يعاني من الويلات والحرمان والمآسي والعوز والرعب.

إن مسيرة الألف ميل قد تعثرت.. وستتعثر لكن إصرار القيادات وجماهيرها الصابرة على الوصول بالعملية الديمقراطية الى بر الأمان هو مبعث للأمل في النفوس وحماية لها من الانكفاء والنكوص.

في الصميم

سعدون الجميلي

المرور العامة.. جهود جزلة.. ولكن؟!

تقوم الأجهزة المرورية بدور كبير ورِيادي في ادارة العملية المرورية وفك الإختناقات، رغم المعوقات التي وضعتها قوى الاحتلال والحكومة والاحزاب والمؤسسات والدوائر والمعسكرات في الشوارع والجسور والمقتربات، ولو قدر للمرور إتخاذ القرارات والإجراءات التي ترفد العملية المرورية وتسهل إنسيابيتها لما توانت لحظة في حسم تلك التجاوزات التي تعيق وصول فئات الشعب المختلفة الى اماكن عملها بصورة سهلة وبدون تعقيدات تذكر.

ولعل اكبر الأخطار والتحديات التي واجهتها تلك المديرية، هي ذلك الكم الهائل من السيارات التي دخلت القطر وبدون أية دراسة أو سيطرة، حتى باتت أعدادها بـ "مئات الالاف" مما أعاق العملية المرورية كاملة، وأضاف عبئا ثقيلا على الشارع العراقي الذي لم تجر أية عملية تحديث عليه سواء من ناحية اضافة الشوارع الجديدة او احداث الانفاق والجسور وطرق المرور السريع "الهايوي" مما أثقل مهمات ومسؤوليات رجل المرور، ناهيك عما تقوم به عجلات الاحتلال المختلفة والاجهزة الامنية العراقية من تجاوزات على نهر الشارع، فيما المفروض انها اول من يطبق القانون كونها مثالا يحتذى.

وانطلاقا من نفس الفهم.. فأن الاجهزة المرورية بقدر إستطاعتها تقوم بأعمال ضبط السير والانسيابية في الشوارع، وهي لا تدخر جهدا لكي تضع الامور في نصابها الحقيقي، وذلك عبر رصد المخالفات لسائقي المركبات والتجاوزات التي يقومون بها، وذلك من خلال فرض "الغرامات" المرورية الفورية على قائد المركبة جراء مخالفته، لقاء وصل يقدم له بغية تسديده في وقت لاحق.. ولكن يفاجأ المواطن صاحب المخالفة بعض الاحيان ان المبلغ الذي وضعه بشكل مباشر ويوصل استلام لرجل المرور الذي رصد المخالفة لم يصل الى حسابات مديرية المرور العامة، خاصة اذا فقد المخالف الوصل وبذلك يتوجب عليه دفع مبلغ مماثل كغرامة.. والآخر وهو الأهم قيام بعض رجال المرور برصد المخالفات وتسجيلها على سائق المركبة دون علم منه، ولأن سائق السيارة ليس لديه علم بتلك المخالفة وبالتالي وصول الغرامة الى ارقام لا يستهان بها كما لا يقوى المخالف على تسديدها، لذا يكون من المهم جدا اعلام الطرف المخالف بشكل مباشر وعدم تحميله قرارات لا يعلم بها إذ ان تصويب الامور في هكذا حالات اكثر اهمية من مبلغ المخالفة، الا اذا رأت الجهات المرورية ان الغرامات اهم وأجدى.. وهنا يكون لنا حديث آخر.

ومثلما.. نبحث عن قدر من المسؤولية المباشرة بين رجل المرور والمواطن قائد المركبة فأن الأصل يحدونا للطلب من مديرية المرور العامة وأجهزتها المختلفة ان تعود للعمل ببعض القوانين المرورية القديمة مثل قانون منع المركبات الطويلة وذات الاحمال العالية وأساطيل النقل البري من الدخول الى شوارع بغداد في ساعات الذروة كأن يكون الوقت من الساعة "٧-١٠" صباحا والساعة "١-٣" ما بعد الظهر، وهي الاوقات التي تسجل أعلى حركة لفئات الشعب في الذهاب والاياب من والى.

واخيرا.. فأننا نرى كمواطنين، رغم حاجة المرور العامة الى المردودات المادية لتسيير مهامها الداخلية والخارجية.. ان لا تكون الغرامات منفذا لتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، أي بمعنى آخر يكون الهدف وكما يقال احيانا ان رجال المرور ملزمون بتمرير عدد من المخالفات على مستخدمي الطريق، وهنا ينشأ التعامل المروري القسري مع نوعين من المخالفات، الاول ان هناك من خالف بشكل مقصود وهو عارف انه خالف القوانين المرورية، والثاني قد تكون مخالفته نسبية وغير مرئية وغير محسوبة، ولكن فرض الغرامة عليه جعلته يتساوى عن سبق واصرار بمن خالف على رؤوس الأشهاد.

ان مهمة رجل المرور "ارشادية" تدخل تلقائيا بالمحافظة على حياة الناس وممتلكاتهم، ولكنها وفي كل الاحوال والارهاصات والاختناقات التي يشهدها الشارع العراقي لا يمكن ان تتحول تلك المهمة النزيهة والشريفة الى مهمة قسرية او زجرية عن طريق اشهار السلاح على مرتادي الطريق تحت مبرر انهم لا يلتزمون بأنظمة وقوانين المرور، وان اشهار قوة القانون عن طريق تمرير المخالفة تعد مثالا مجزيا لأن يرجع كل من يتجاوز على حق وحرمات الشارع بمن فيه، وان يرجع موضوع "التسليب" لمستخدمي الطريق وذلك عبر الاخبار او الاعلام لمستخدم الطريق بانه خالف وجرى تمرير مخالفة بحقه وعليه تسديدها في وقتها كي لا تتضاعف عليه، عندها يكون لمهمات المرور ألقا أكثر من تألقها الحالي وشكرا للجهود وعلى كل مفترق طريق.

مشكلتنا في عدم الاعتراف بحقوق الآخر والتي كفلتها الأعراف والشرائع والأديان، وكأن هذا الاعتراف يعني تنازلا عن حقوقنا أو يمثل تجاوزاً على مصالحنا

إلى من يهمه الأمر

ميلاد مجيد وعمر مديد

طلال فكتور

سلام عليك يا حبيبتي ومعشوقتي في يوم ميلادك ذلك اليوم الذي طال انتظاره آلاف السنين. ولادة مباركة بعد مخاض أليم لتشرقي على أرض أجدادك بعزيمة لا تلين حاملة هموم أحبابك ماسحة الدمع عن عيون الأطفال اليتامى والأمهات الثكالى ضحايا الغدر والحقد حاملة على راحة يديك الكريمتين قضية شعب وأمة وتاريخ مجيد حتى أصبحت اليوم وأنت في عنفوان الشباب رمزا وهوية. أيتها البهية الجميلة ماذا أقدم لك في عيد ميلادك الأغر؟ لا شيء عندي أغلى من الروح وروحي مرهونة في يديك بانتظار إشارتك حتى يعود الحق المغتصب إلى أهله كاملا غير منقوص ولو بمقدار ذرة واحدة. نعم هكذا أقسمنا نحن الذين استلهمنا منك روح النضال والإصرار على مقارعة الشر والأشرار. هكذا تعلمنا منك وعلمنا أبناءنا الصبر والجلد والحكمة والبصيرة. يا من حركت في دواخلنا مشاعر كانت تغط في سبات عميق. وفي زحمة الحياة وقساوة الحكام وضراوة الذئاب البشرية المنتشرة هنا وهناك. فبعزمك سنمضي حتى نصل إلى أهدافنا مهما غلت التضحيات. وسنحمل رايتك البنفسجية حتى آخر لحظة من أعمارنا وآخر قطرة من دمائنا جيلا بعد جيل. أيتها الحسناء الوفية أراك اليوم في قمة عزك ومجدك وجمالك تنحنين أمامك الجبال الشماء إعجاباً وتبجيلاً لهامتك البهية وقامتك الهيفاء. فتحية لك في يوم مولدك ويوم كبرت ويوم أعلنت تحديك للظلم والظالمين، وتحية حب لكل الرجال الذين طوقوك بأذرعهم وضموك إلى صدورهم العامرة ليحموك من كيد الغادرين وضراوة الحاقدين حتى أصبح أولئك الرجال اليوم رموزا من رموز الوطنية والقومية في وطن ارتوى من دماء شهدائك الأبرار.

وكل عام وانت وأبناءك وشعبك بألف خير.. والسلام عليك يا عزيزتي يا حركتي الديمقراطية الآشورية وأنت تطفئين سبعة وعشرين شمعة من عمرك المديد.

الحركة الديمقراطية الآشورية.. والمسؤولية التاريخية

نبيل شانو

تمر على الشعوب والأمم وخلال تاريخها فترات حرجة تكون فيها بأمس الحاجة إلى رمز يقودها للخروج من تلك المآزق والوصول بها إلى بر الأمان، ويتمثل ذلك الرمز أما بشخص يتمتع بكافة صفات القائد الناجح.. أو مجموعة أشخاص يجمع بينهم هدف واحد مشترك. والعراق اليوم أحوج ما يكون إلى رمز ينتشله من واقعه المزري، حيث الفوضى تعم الكثير من مفاصل الحياة، وعلى إعتبار إن البلد يتكون من فسيفساء عرقي وإثني لذلك فهو بحاجة إلى مجموعة من الرموز من التي تتصف بالوطنية والقيادة النزيهة البعيدة عن المصالح الضيقة، كل من موقعه ووسط طائفته وقومه، والمتابع لأجهزة الإعلام حاليا لا يعجز عن التنبؤ بأسماء هؤلاء الذين يشغلون حيزا مهما من إهتمام ذلك الفسيفساء، وقد دلت نتائج الإنتخابات في مناسبتين مختلفتين على صورة أولئك القادة مع إختلاف بسيط في الحالتين.

والشعب الكلدوآشوري السرياني كحال باقي مكونات الشعب العراقي كان له من يمثله خلال هذه الفترة الإستثنائية، فقد أفرزت المناسبتان الإنتخابيتان عن ترشيح السيد يونادم كنا سكرتير الحركة الديمقراطية الآشورية ليكون الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، صحيح إن هناك آخرين قد وصلوا أيضا إلى الجمعية الوطنية "البرلمان"، لكن هؤلاء رشحوا عن طريق قوائم إنتخابية أخرى، وبالتالي فهم غير مخولين "ليس رغبة منهم" وإنما نتيجة الإستحقاق الإنتخابي للتحدث بإسم هذا الشعب. عليه فاليوم تقع على عاتق الحركة الديمقراطية الآشورية مسؤولية تاريخية في قيادة هذا الشعب وحمايته من تبعات الأوضاع غير المستقرة في الوطن وصولا به إلى بر الأمان حيث العراق الجديد. صحيح إن هناك الكثير الكثير من الصعوبات التي تواجهها وسوف تواجهها، لكن عزاءها يكمن في تاريخها النضالي الطويل في مقارعة الديكتاتورية وتضحياتها الكبيرة والمستمرة إلى يومنا هذا وحنكة قادتها ووطنيتهم التي لا تشوبها شائبة، والأهم من هذا كله القاعدة الشعبية العريضة التي تحضى بها.. وهو ما أثبتته الإنتخابات السابقة.

ونستطيع تمييز نوعين من الصعوبات التي سيكون على الحركة الديمقراطية الآشورية مواجهتها وتذليلها، الأول: صعوبات داخلية تتعلق بالحركة وعلاقتها بشعبنا الكلدوآشوري السرياني، والثاني:

صعوبات خارجية تتعلق بالتعامل مع المكونات الأخرى للشعب العراقي لتثبيت حقوق هذا الشعب ضمن إطار الوطن الواحد.

والصعوبات الداخلية تتمثل بجملة نقاط أهمها: تشرذم مكونات هذا الشعب إلى فرق وفصائل مصطنعة، حيث يعمل المتصيدون بمصيره على تعميق حالة الشرذمة تلك لمصالح آنية ضيقة لن تفيد أحدا سوى المتربصين بهذا الشعب لإلغائه من خارطة السياسة والعمل المؤثر، كذلك عدم القدرة المالية الكافية لمواجهة سيل "التقدمات" بمختلف أنواعها وأشكالها، والتي يحاول من ورائها مقدموها إغراء البعض وعزله عن شعبه ومنعه من ممارسة دوره في الوحدة القومية.. "إذ بدون هذه الوحدة لن يكون لهذا الشعب أي تأثير وصوت"، بالتالي فهم يستغلون الضائقة المالية للبعض وحب المادة للبعض الآخر لحرفهم عن مسارهم.. وهناك أمر آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو إن الحركة في عملها النضالي السابق في مواجهة النظام السابق كانت مقتصرة على منطقة جغرافية محددة، وبعد عملية التغيير في نيسان ٢٠٠٣ فتحت أمامها أبواب العمل ضمن صفوف الشعب الكلدوآشوري السرياني الممتد من أقصى الشمال إلى الجنوب في البصرة، وما يقتضيه ذلك في التحول من العمل العسكري إلى العمل السياسي "كما هي حال بقية أطراف المعادلة العراقية"، وما يرافق ذلك من هفوات وزلات غير مقصودة نتيجة لحداثة الحنكة السياسية لدى البعض ممن تسلموا المسؤوليات، وعدم إيصال أفكار وأهداف الحركة بصورة صحيحة إلى القاعدة.

أما الصعوبات الخارجية فأهمها خلق حالة من التوازن في التعامل مع المكونات الكثيرة في الوطن والكبيرة منها بشكل خاص، والتي لكل منها أجندة خاصة قد تتقاطع مع إهتمامات شعبنا وأهدافه، وهذا الأمر يمكن علاجه عن طريق سن دستور دائم وقوانين تستند إلى حقوق الإنسان تقوم بتنظيم حقوق وواجبات كل فرد في المجتمع بعيدا عن حالة الإستغلال والتبعية.

إن على الحركة الديمقراطية الآشورية العمل وبإستمرار من أجل هذا الشعب، وهنا لا نريد أن ننكر دور الآخرين، لكننا نتحدث عن لغة الحجوم والأرقام التي تميل بشكل واضح للحركة، فماذا يفيد شعبنا حزب أو جهة ما.. لا يتعدى المنضوون تحت لوائها عدد أصابع اليد!.. أو من يفكر بالعمل السياسي كمناسبة للكسب المادي والمصلحي فقط!.. أو من يفكر في إعادة أمجاد غابرة يستحيل تحقيقها على أرض الواقع!.

عليه فنحن لا نغالي إذا قلنا إن الحركة الديمقراطية الآشورية.. وحسب ما أوردناه سابقا هي ممثل ورمز هذا الشعب وتتحمل مسؤولية النهوض بأعبائه، والعبور به إلى بر الأمان.